س الوطني التأسيسي مناقشة مشروع وثيقة قانون المالية التكميلي الذي أعدته الحكومة ليعدل مثلما كان متوقعا قانون المالية الأصلي لعام 2012 الذي قدمته الحكومة السابقة وفق المؤشرات والمعطيات الأولية التي كانت متوفرة في النصف الثاني من عام2011	من المقرر أن يبدأ المجا

حسب المعطيات الأولية عن مشروع قانون المالية التكميلي فإن من أبرز أولويات الدولة في المرحلة القادمة: إعطاء أولوية للإنتاج على حساب الجباية عبر إعلان عفو جبائي لصالح المؤسسات الاقتصادية.. والتحكم في تضخم نفقات الدولة تحت عنوان »صندوق الدعم» والارتفاع الهائل لدعم أسعار المحروقات.. (أكثر من ملياري دينار).. حوالي 50 بالمائة العام الماضي إلى حوالي 46 بالمائة.. مع تطوير التنسيق بين البنك المركزي والسوق المالية لتحسين مناخ كما يقترح مشروع قانون المالية التكميلي التحكم في نسبة التداين في اتجاه تخفيضها من الأعمال وتشجيع الاستثمارات وفرص إحداث مواطن شغل لمئات الآلاف من العاطلين عن العمل غالبيتهم من الشباب.. كما يقترح مشروع قانون المالية التكميلي التحكم في نسبة التداين في اتجاه تخفيضها من

لكن هذه الأهداف قد لا تتحقق بسهولة بسبب »مناخ اقتصادي واجتماعي وطني وإقليمي ودولي يتسم بالتأزم والكساد خاصة في أوروبا«.. إلى درجة أن عددا من الخبراء السياسيين والاقتصاديين العالميين اعتبروا أن »من مرحلة ما بين الحربين. أي أن دعم قادة الدول الديمقراطية الغربية للديمقراطية الناشئة مثل تونس ليس بين معضلات الثورات العربية أنها جاءت »في غير وقتها اقتصاديا«.. لأن الشركاء الاقتصاديين في دول سشش

استثمارا وفي مجال التحويلات المالية - هي إنقاذ اقتصاديات بلدان مثل إسبانيا وإيطالياوومن بين التحديات بالنسبة لتونس أن أولوية الاتحاد الأوروبي -الشريك الاقتصادي لتونس بنسبة تفوق 70 بالمائة تجارة وسياحة والبرتغال واليونان من الانهيار.. « وليس دعم اقتصاديات »دول الجوار«..

في نفس الوقت فان »خطوطا حمراء « اقتصادية بالجملة برزت بين تونس وشركائها جنوبي المتوسط.. على رأسها تدهور الأوضاع في ليبيا أمنيا وعسكريا وسياسيا.. بما يعني حرمان تونس من حوالي مليوني سائح كانوا يزورون بلدنا وينفقون فيها أضعاف ما ينفقه سياح المجموعات الأوروبيون.. فضلا عن مساهمتهم في توفير آلاف موارد الرزق مباشرة بفضل »السياحة الطبية «.. كما ستسبب الأزمة في ليبيا إن طالت أكثر في إحالة مئات الشركات والمصانع على الإفلاس.. ومئات الآلاف من العمال في »السوق الموازية» على البطالة.. لا سيما في ولايات الجنوب.. لجنوب التونسي «منطقة حمراء» من قبل وزارة الخارجية الفرنسية وبعض الحكومات الغربية.. بما يعني »شبه شلل« للمؤسساتاومن بين مضاعفات »المشاكل الأمنية» في ليبيا وعلى الحدود التونسية الليبية تصنيف السياحية في منطقتي جربة/جرجيس وتوزر/نفطة للعام الثاني على التوالي..

نفس التطور قد يحصل مع الجزائر إذا تواصل »اضطراب الأوضاع الأمنية والاجتماعية « في الولايات الغربية للبلاد.. بما يؤثر سلبا على السياحة المغاربية. المغاربية.. وخاصة على عدد السياح الجزائريين.. »وهم من أكثر السياح إنفاقا ومساهمة وفي تحسين السيولة المالية في تونس »حسب عدد من كبار المستثمرين في القطاع السياحي بتونس.. والذين سجلوا أن »تونس تضررت كثيرا العام الماضي من انخفاض نسبة السياح الجزائريين د الرزق للعائلات فيربسبب الاضطرابات الأمنية التي شهدتها البلاد خاصة في ولاياتها المتاخمة للحدود الجزائرية«.. كما لا يخفى أن تحسن تدفق المسافرين في الاتجاهين بين تونس والجزائر يساهم في توفير آلاف موا الولايات الغربية والجنوبية للبلاد.. وفي تطوير الصناعة التونسية والمبادلات التجارية مع الشقيقة الجزائر..

ويخشى القائمون على القطاع السياحي والقطاعات المرتبطة به مثل الصناعات التقليدية والخدمات من استفحال ظاهرة ركود الحركة السياحية مع الدول المغاربية والأوروبية.. ومن بين ما يرجح هذا السيناريو ضعف نسب الحجز للموسم الصيفي القادم لأسباب عديدة من بينها تخوفات أرباب وكالات الأسفار والمؤسسات السياحية المالمية من »مخاطر الاضطرابات الأمنية والاجتماعية « ومن «مظاهر الفلتان على المستويين الأمني والإعلامي «، والذين يعتبرون ان هذا الفلتان تسبب في الموسم الماضي في قطع عدد من الطرقات الوطنية والجهوية ومن مداهمة المسافرين المدنيين من بينهم عدد من السياح.. كما أوردت بعض المصادر أن «صورة» تونس في الخارج تدهورت كثيرا بعد الثورة وخاصة بعد انتخابات 23 أكتوبر التي فازت فيها «قائمات إسلامية» بالأغلبية.. ثم تدهورت أكثر بسبب التقارير الصحفية الغربية التي أصبحت تخصص مساحات كبيرة لـ»تزايد خطر دور السلفيين والمجموعات السلفية «.. وتلويح مجموعة من المتظاهرين بـ»قتل اليهود» على هامش زيارة إسماعيل هنية زعيم حركة حماس في غزة إلى تونس مطلع جانفي

مؤشرات إىجاسة

لكن رغم كل هذه المؤشرات السلبية برزت مؤخرا بوادر مطمئنة نسبيا.. ويتوقع بعض الاقتصاديين ورجال الأعمال أن ترتفع نسبة الحجوزات للموسم السياحي الصيفي القادم بنسبة قد تصل إلى 60 بالمائة مقارنة بالموسم

رسائل التطمين؟

هذا المناخ »المشحون« داخليا وخارجيا كانت له انعكاسات سلبية على الاستثمار الداخلي والخارجي.. ويخشى بعض الخبراء من تمديد مرحلة »الانتظار« و»الحذر« و»تهريب أموال المستثمرين من البلاد«.. اذا لم تصدر عن الحكومة المنتخبة الحالية رسائل تطمينات واضحة لأصحاب رؤوس الأموال الوطنيين كون »العدالة الانتقالية« لن تؤدي الى عمليات »انتقام« و»ثأر« ضد مئات رجال الأعمال والمستثمرين الذين أجبروا في ب التجمع وعلى التنازل عن قدر كبير من رأسمالهم لعناصر من العائلات المتنفذة في العهد السابق.. عمالا بقاعدة: »أخسر نصف مالي وأنقذ النصف الثاني«..زالعقود الماضية على تمويل ح

في هذا السياق يعتبر عدد من الخبراء ورجال الأعمال ان الوقت قد حان كي تعلن الحكومة الحالية عن مبادرات سياسية اقتصادية »تطمينية« تجاه رأس المال الوطني وفاء للبرنامج الانتخابي والوعود السياسية التي قدمها ورعماء الشرقة التي شكلت »الترويكا« قبل انتخابات 23 أكتوبر وعلى رأسها تعجيل مسار »العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية«.. والمنتظر في هذا السياق أن تعلن الحكومة بوضوح عن تاريخ تنظيم الانتخابات البرلمانية القادمة وان تؤكد بالخصوص على أمرين: أولا ان من سرق أو اتهم بالسرقة والإثراء غير المشروع سيحاكم من قبل القضاء وحده والإنساق أن تعلن الحكومة بوضوح عن تاريخ تنظيم الانتخابات البرلمانية القادمة وان تؤكد بالخصوص على أمرين: أولا ان من سرق أو اتهم بالسرقة والإثراء غير المشروع سيحاكم من قبل القضاء وحده والإنساف ...» أي أن الـ200 شركة التي تشكر نوعا من »العدالة الانتقالية تعني المحاسبة ثم المصال في ظرف عادية.. وسترفع عن أصحابها إجراءات منع السفر.. حتى لا يستفحل عدد العاطين عن العمل أكثر بعد أن قفز في ظرف عادية.. وسترفع عن أصحابها إجراءات منع السفر.. حتى لا يستفحل عدد العاطين عن العمل أكثر بعد أن قفز في ظرف عادية.. وسترفع عن أصحابها إجراءات منع السفر.

وفي نفس السياق فإن من بين ما يتخوف منه عدد من رجال الأعمال والمال والنقابيين والخبراء الاجتماعيين ان يتسبب ركود الاستثمار واستفحال »الفلتان الامني والسياسي والاعلامي »في مزيد ركود دورة الإنتاج وقطاعات الخدمات. بها سيحرم الدولة من موارد جبائية بالجملة ويزيد من عجز الميزانية. .. ووقطاعات الخدمات المعالم بالمسلم على الميزان التجاري وميزان الدفوعات.. أي ان الدوران في حلقة مفرغة سيدفع الدولة والمجتمع نحو إجراءات لا شعبية.. ونحو قرارات تتناقض جوهريا مع شعارات تحقيق أهداف الثورة وعلى راسها محاربة البطالة وضمان الشفافية الاقتصادية وتحسين ظروف العيش والإنتاج والاستثمار في الجهات الداخلية للبلاد.. هشاشة السوق المالية والنقدية

رمن بين السخاطر المتوقعة استفحال هشاشة العملة التونسية والسوق المالية والنقدية.. لأسباب عديدة من بينها تعثر مجهود الاستثمار الوطني والدولي وتفاقم أعباء الدولة بعد ارتفاع معدل أسعار المحروقات عالميا (الى اكثر من 110 دولارات للبرميل) وتدهور قيمة الدينار اكثر امام الدولار، الذي رجح قانون المالية ان تكون قيمته في حدود دينار ونصف.. ويحتاج التحكم في هذه المخاطر ضمان قدر اكبر من التجاوب والتفاعل بين السوق المالية والبنك المركزي والحكومة والأطراف الاجتماعية من تجار وصناعيين ونقابات عمالية..

وفي صورة عدم توفر مجموعة من الضمانات الاقتصادية والمالية والاجتماعية من المتوقع ان تستفحل معضلة التضخم التي ستعني سلسلة من الزيادات في الاسعار ستزعج المستهلك اكثر فاكثر.. بعد ان قفز معدل التضخم من حوالي 3 بالمائة الى اكثر من 5 بالمائة حسب تقديرات المعهد الوطني للإحصاء التي يتهمها البعض بعدم مواكبة التهاب اسعار العلاج والتداوي والادوية ومصاريف »خفية« مثل تكاليف »الدروس الخصوصية« التي اصبحت »عنوانا قارا« بالنسبة لرب العائلة التونسية..

لكن »الورقة الحمراء« الاخطر ستكون استفحال معضلة البطالة اكثر.. لان »تعديل اسعار المحروقات« سيعني كذلك تراكم مشاكل عشرات آلاف الفلاحين وصيادي الاسماك والتجار المتجولين واصحاب عربات النقل

للعومي للبضائع والمسافرين، الخ... العومي للبضائع والمسافرين، الخ... ولئن نبحت حكومة السيد حمادي الجبالي ـ والتحركات المشتركة للقضاة ورجال الامن والجيش ـ في انهاء اغلب الاعتصامات والاضرابات غير الشرعية فان »قنابل موقوتة« عديدة قد تنفجر في اي وقت وتزيد ملف البطالة خطورة.. لاسيما »القنبلة الاجتماعية « من خلال التحركات التي قد يقوم بها مزيد من العاطين عن العمل والنقابيين في عدة جهات.. بتشجيع من أطراف تسعى لتوظيف »التوتر الاجتماعي « في حملاتها السابقة لأوانها.. استعدادا لانتخابات العام القادم.. لذلك فلا بديل عن ان تعمل الحكومة والاحزاب الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي وبقية الاطراف الوطنية على تحقيق حد ادنى من التوافق الجديد.. حتى لا يغرق المركب "

بالجمعي.. وقد نكون مناقشة مشروع قانون المالية التكميلي فرصة لتحقيق مثل هذا التوافق السياسي.. خدمة لمصالح الشعب والبلاد.. بعيدا عن اجندات »تقسيم الكعكة«.. كما قد يكون ضروريا أن تبادر كل الأطراف بمجموعة من مبادرات التطمين.. لعل من أوكدها تحديد موعد الانتخابات القادمة..

كاتب المقالة :

تاريخ النشر: 15/03/2012 من موقع: موقع الشيخ محمد فرج الأصفر رابط الموقع: www.mohammdfarag.com